

Distr.: General
26 April 2010
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٠

نيويورك، ٢٨ حزيران/يونيه - ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٠

البند ٢ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

منتدى التعاون الإنمائي

بيان مقدّم من مؤسسة الإرساليات الساليزية وهي منظمة غير حكومية
ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا لأحكام الفقرتين ٣٠ و ٣١

من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.

* E/2010/100



البيان

ضرائب المعاملات المالية: التعاون الإنمائي في أوقات الأزمات

لقد شهدنا جميعا انهيار المبادئ المقبولة عموماً لإدارة وتطبيق نظام مالي أصبح مترابطاً على نحو متزايد وعُرضة لركوب المخاطر والمضاربة دون ضوابط. وفي حين اعتبرت المؤسسات أكبر من أن تفشل، فقد اتخذت تدابير لمنع انهيار الأسواق المالية، ولكن في كثير من الأحيان على حساب الشعوب المناضلة التي عانت من الآثار السيئة للأزمة. ومع ذلك، وبإجراء تعديلات، يمكن للنظام المالي، الذي كان في صميم الأزمة المالية الحالية، أن يصبح وسيلة لتسوية/معالجة القضايا التي أوجدها. ويمكن أن يحدث ذلك في سعي القائمون على إدارة النظام المالي إلى استيعاب التكاليف الاجتماعية لقراراتهم وأنشطتهم.

ونحن نعتقد أن المصادر المبتكرة لزيادة المالية العامة ضرورية للتصدي للتحديات المالية العالمية التي نواجهها. ويجب أن تشكل هذه المصادر المبتكرة الجديدة لتمويل إضافة للأشكال التقليدية للمساعدات الإنمائية الدولية وتكملة لها. ونحن ندعم ضريبة المعاملات المالية بوصفها إحدى الاستجابات للحاجة الملحة إلى موارد إضافية من أجل التنمية. ويمكن باستخدام الضريبة الصغيرة (من ٠,٠١ في المائة إلى ٠,١ في المائة) المقترحة إتاحة قدر كبير من الأموال من أجل التنمية، تكون قابلة للتنبؤ بها ومستدامة. ومن المتوقع أن تبلغ الإيرادات المتأتية من ضريبة بنسبة ٠,١ في المائة ٧٣٥ بليون دولار، ويشير الفريق الرائد إلى أن فرض ضريبة صغيرة بنسبة ٠,٠٠٥ في المائة سيتأتى منه ٣٣ بليون دولار تقريباً من أجل التنمية. ومن الضروري أن تخصص هذه الأموال المتأتية من ضريبة المعاملات المالية حصراً لأغراض التنمية.

لقد أظهرت بشكل واضح أبحاث أجريت مؤخراً وتجارب بعض البلدان التي تفرض ضرائب على المعاملات المالية أن تطبيق هذه الضريبة أمر ذو جدوى. وقد جعل تطوير واستخدام نظم إلكترونية موحدة لتسويات الضرائب الداخلية والدولية أكثر بساطة وأماناً عما كانت عليه في السابق. ووفقاً للأبحاث التي أجرتها مؤخراً منظمة التعاون الدولي من أجل التنمية والتضامن، فإن التحايل على النظم الإلكترونية سيكون مكلفاً ومن غير المرجح حدوثه إلى حد كبير. ولوحظ أيضاً أن التكاليف الإدارية لجباية ضريبة المعاملات المالية يمكن أن تكون قليلة نسبياً نظراً لأوجه الترابط القائمة بين النظم المالية في جميع أنحاء العالم. وبطبيعة الحال، سيكون من الضروري إجراء تنظيم وتنسيق دقيقين لمنع تكرار الأخطاء

السابقة والمضاربة التي لا مبرر لها في السوق. وثمة حاجة إلى اتفاق بين الدول على نظام تجاري منسّق ومركزي يعالج النطاق العام والغرض المحدد للأموال، وجمع الأموال وإدارتها، وشروط الاستحقاق، والشفافية والمساءلة. وسييسّر النظام التجاري المركزي هذه العملية. وستكفل الحوكمة التمثيلية والديمقراطية التنفيذ.

وعلى الرغم من تسليمنا بضرورة احترام الشروط القانونية للمعاهدات التي صدرت وجرّت الموافقة عليها بالفعل والامتنال لها، فنحن نوصي باستعراض القوانين الحالية للتأكد من مراعاتها لحقائق الواقع الراهن. ونحن ندعم بقوة ونضم أصواتنا إلى العدد المتزايد من البلدان التي قبلت بجدوى فرض هذه الضريبة ونشجع على تشريع ضريبة المعاملات المالية.
